

## قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٥٣

في شأن نزع ملكية العقارات اللازمة لمؤسسة أبنية التعليم  
بإسم الأمانة

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

لوعلى القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن نزع ملكية العقارات للمنافع العمومية لدى الحاكم الأهلية المعدل بالمرسومين بقانونين رقمي ٩٣ و ٩٤ لسنة ١٩٣١ ؛

لوعلى المرسوم بقانون رقم ٣٤٣ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسة أبنية التعليم ؛

لوعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

لبناء على عرضه وزير المالية والاقتصاد، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - تستثناء من أحكام القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه يجوز لوزير المالية والاقتصاد بقرار يصدر منه بناء على اقتراح مجلس إدارة مؤسسة أبنية التعليم الاستيلاء على العقارات اللازمة لها .

لويمن هذا القرار إلى ذوى الشأن مع تكليف حائزها بالتخلي عنها خلال ثلاثين يوما فإذا لم يتخلوها خلال هذه المدة جاز أخذها بالقوة .

مادة ٢ - يُشرع خلال أسبوع من تاريخ تنفيذ قرار الاستيلاء في اتخاذ الاجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٥ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه لتزع ملكية هذه العقارات للنفقة العامة وتمويش ذوى الشأن من أصحابها .

مادة ٣ - هل وزيرى المالية والاقتصاد والأشغال العمومية ، كل منهما فيما يخصه، تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر ما بين في ٥ جادى الثانية سنة ١٣٧٢ ( ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ )

محمد هبة المنعم

بإسم لوصى العرش الموقت

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية والاقتصاد

محمد هجيب لواء ( أ . ح )

هبة الجليل إبراهيم العمري

وزير الأشغال العمومية

هراد هبسى

## قانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٣

بتعديل المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٣/١٩٥٢ و ١٩٥٤/١٩٥٣ و ١٩٥٤/١٩٥٣ الزراعية

بإسم الأمانة

لوصى العرش الموقت

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٥ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ؛

لوعلى المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ بتحديد المساحة التي تزرع قطناً في السنوات ١٩٥٣/١٩٥٢ و ١٩٥٣/١٩٥٣ و ١٩٥٤/١٩٥٣ الزراعية؛

لوعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

لبناء على ما عرضه وزير الزراعة ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يُستبدل بنص المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي :

" مادة ٤ - لا يجوز لأى شخص أن يزرع القطن في السنوات ١٩٥٣/١٩٥٢ أو ١٩٥٤/١٩٥٣ و ١٩٥٤/١٩٥٤ الزراعية :

( أ ) في أرض زرعت محصولاً شتوياً في السنة الزراعية ذاتها مع استثناء البرسيم ( القلب ) والبصل الذى يقلع محصوله قبل ١٥ مارس من كل سنة .

( ب ) في أرض زرعت قطناً في السنة الزراعية السابقة ولو فصل بين الزراعتين برسيم ( قلب ) وسرى هذا الحظر حتى حل المساحات التى تجوز زراعتها قطناً طبقاً للسنتين ١ و ٣

مادة ٢ - هل وزيرى الزراعة والداخلية والمالية والاقتصاد والمعدل كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بقصر ما بين في ٥ جادى الثانية سنة ١٣٧٢ ( ١٩ فبراير سنة ١٩٥٣ )

محمد هبة المنعم

بإسم لوصى العرش الموقت

وزير المالية والاقتصاد وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

هبة الجليل إبراهيم العمري هليان هانظ محمد هجيب لواء ( أ . ح )

وزير العدل

وزير الزراعة

محمد هسنى

هبة الرزاق هندق